حقوق الإنسان في السعودية 2019

سرطان الطغيان

تقرير صادر عن المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

ESOHR

© Kevin Lamarque, Reuters

فهرس المحتوى

أولا: مقدمة	2
ثانيا: ملاحظة من المحرر	5
ثالثا: الانتهاكات الحقوقية	6
- المدافعات والمدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء	7
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية	9
- شروط المحاكمات العادلة	13
- حقوق المرأة	18
- حقوق الطفل	21
- الإعدام	23
- القتل خارج نطاق القضاء	28
- انعدام الجنسية (البدون)	30
- حرية الرأي والتعبير	31
- الإخفاء القسري	33
رابعا: السعودية ومجلس حقوق الإنسان	35
خامسا: مواقف دولية وحكومية	39
سادسا: الخاتمة	42

المقدمة

نعتقد في المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إن العام 2019 كان الأكثر سوءاً في العقود الأخيرة من تاريخ البلاد، وذلك ليس تهويناً من الفظاعات التي حصلت في الأعوام السابقة له، إنما نتيجة طبيعية لغياب تأثير المجتمع المدني والمثقفين المستقلين في حالة حقوق الإنسان في السعودية، وسيطرة طرف واحد على كافة تفاصيل المشهد، وفق غرائزه الاستبدادية، وهو يتجه في طريق منحدر لا تبدو معالم لنهايته.

ذلك إن المشهد الحقوقي في البلدان التي تتشارك فيها قوى متعددة، تتم صياغته في مشهده النهائي، وفق مساهمات وتدافع كل الأطراف المشتركة في الفضاء العام، ويوجد بينها أطراف نحو اليمين واليسار وما بينهما، حيث تشترك الأحزاب، والإعلام المستقل، والسلطة القضائية المستقلة، والمجتمع المدني، والشارع، في رسم الحالة الحقوقية، ويتفاعلون جميعهم أيضاً مع الفضاء الدولي العام، وبالمؤسسات الدولية وما ترسمه من خطوط وتصيغه كتوصيات. كل تلك القوى والجهات، تتفاعل فيما بينها وتنتج سمة وملامح حقوقية في البلدان التشاركية.

على العكس تماماً، تشهد السعودية منذ 2015، على وجه الخصوص، تدميراً وسحقاً وإستئصالاً لكل القوى المتنوعة. فقد دُمر المجتمع المدني بشكل كبير جداً، فلا توجد -تقريبا- أي تشكلات مدنية مستقلة أو حتى أفراد.

تضخم واحتكار الصلاحيات، والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات، وعدم وجود سلطات مستقلة، يجعل الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في السعودية في مسؤولية الملك وابنه في المقام الأول

كما عدلت بعض الأنظمة واستحدثت بعض التغييرات، لتصبح أجهزة نظام العدالة والأجهزة التنفيذية موصولة بالملك مباشرة، وتغلق أي احتماليات لاستقلاليتها ولو بنسبة دنيا. كذلك تنوعت حملات الاضطهاد بين القتل التعسفي أو الاعتقالات الترهيبية، وطالت الكثير من الفئات التي لم يكن يُتصور استهدافها يوماً.

هذا المشهد داخليا، أما على الجانب الخارجي، فلم تكترث السعودية للمؤسسات الدولية، واستمرت في محاولات التضليل، والتفلت من التزاماتها، وبدى واضحاً الغطاء الذي يوفره حلفائها السياسيين -في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية- المستفيدين من العوائد الإقتصادية، ويبدو أن السعودية معتمدة على غطاء هذه التحالفات وتستمد شراستها مما يوفروه من دعم، وبهؤلاء الحلفاء اللذين ليس بين أولوياتهم حتها جدياً على احترام الحقوق، تندفع في إنتهاكات وجرائم ضد الإنسانية، بل إن بعضهم مشاركين ودافعين، كدعم الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على اليمن.

كل ما ذكر، جعل من البلاد كالجسد الفاقد للمناعة، وخلت البلاد لفيروس الإستبداد، يتوغل في أعضائه وخلاياه، لتصبح السعودية اليوم جسداً عليلاً يئن تحت وطأة الحقوق المنتهكة.

لذا فكل عام يمر على البلاد، من دون أن تكن لأطراف مستقلة دور في المساهمة في المشهد الحقوقي، ومع دور أحادي للملك سلمان وابنه، فسيكون أسوأ من سابقه، كنتيجة طبيعية للسير في منحدر.

إذن، بات من الواضح الرغبة الشديدة للحكومة السعودية في القضاء على كل القوى والأصوات الداخلية التي تنادي بالحقوق، وبات من المعتاد التجريم لكل صوت مطلبي أو نقدي، بل لوحظ أن هذا العهد، لديه حساسية مرتفعة ضد أي نقد، وهذا ما يفسر الإستهداف الغير مسبوق للنشاط المدني الموجود في الخارج، والذي لم يكن موجوداً بهذه الصورة في ما سبق من عهود.

أقفل 2019 دون أن يقدم دلالات على تحسن قد يطرأ في 2020، بل إنه أختتم بمشهد هزلي، تمثل في حكم بُرأ فيه مسؤولين كبار متورطين في جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول، حكما أفصح عن نوايا بالمزيد من الاستهتار لحقوق الإنسان.

21 يناير 2020

ملاحظة من المحرر

فيما يلي جانب من الانتهاكات التي وقعت في 2019. لا يحاول هذا التقرير تلخيص حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بأكملها؛ لأن ذلك يتطلب صفحات أكثر بكثير. بدلاً من ذلك، يسعى إلى توفير صورة جزئية عما حدث في 2019 فقط.

الانتهاكات الحقوقية

- المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية
- شروط المحاكمات العادلة
- حقوق المرأة
- حقوق الطفل
- الإعدام
- القتل خارج نطاق القضاء
- إنعدام الجنسية (البدون)
- حرية الرأي والتعبير
- الإخفاء القسري

1 ـ المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان

خلال العام 2019، زادت الحكومة السعودية من إحكام الطوق على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، من خلال الملاحقات والاعتقالات والمحاكمات، إلا أن اللافت كان توسيع دائرة الانتهاكات إلى خارج السعودية، من خلال استهداف النشطاء المقيمين في الخارج، عبر أساليب مختلفة.

في يوليو 2019 فتحت الحكومة السعودية قضية جديدة بتهم جديدة، للمدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي، بينها التهرب من المحكمة والسفر إلى قطر والتواصل مع جهات خارجية والتدخل في الشأن العام، وذلك بعد أن حكمته بالسجن 14 عاماً في المحاكمة الأولى التي أدانت فيها أيضاً زميله المدافع عن حقوق الإنسان عبدالله العطاوي، بتهم بينها المشاركة في تأسيس منظمة الإتحاد لحقوق الإنسان.

المدافع عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس في جمعية الإتحاد لحقوق الإنسان محمد العتيبي

استهداف العتيبي جاء بعد 3 أشهر على إصدار الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي رأيه في قضيته ومطالبته بالافراج عنه وتأكيد أن اعتقاله يؤكد وجود منهجية واسعة النطاق في الإعتقال التعسفي.

لم يكن العتيبي هو الوحيد الذي تقام له محاكمة ثانية بعد صدور حكم سابق، فقد فتحت السعودية قضية جديدة ضد المدافع عن حقوق الإنسان الشيخ محمد الحبيب، وفي أغسطس 2019 أصدرت

المدافع عن حقوق الإنسان الشيخ محمد حسن الحبيب

حكما ثانياً ضده بتهم بينها إلقاء الخطب والسفر إلى خارج البلاد مع علمه بكونه ممنوع من السفر وأن لديه موعد لدى المحكمة، وتأييد الشيخ نمر النمر.

الحكم الذي صدر يزيد مدة اعتقال الشيخ الحبيب إلى 12 عاماً وذلك على الرغم من كافة الانتهاكات التي انطوت عليها قضيته، والتي كان قد أكدها تحليل قانوني أصدره الخبير في القانون الدولي والشريعة البروفيسور محمد فاضل.

إحكام الطوق لم يستثن المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث تستمر الحكومة السعودية باعتقال بعضهن منذ قرابة عام ونصف ولم تصدر أحكام بحقهن بعد. ومن بينهن لجين الهذلول، ونوف عبدالعزيز، ونسيمة السادة وسمر بدوي.

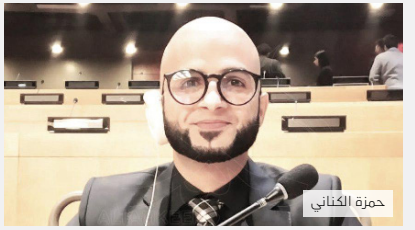
حمزة الكناني

إلى جانب الطوق الذي تفرضه الحكومة السعودية على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الداخل، زادت الانتهاكات بحق النشطاء المقيمين في الخارج. ففي 5 مايو 2019، تم استهداف طالب الدكتوراة في القانون الدستوري حمزة الكناني، وذلك بعد ثلاثة أيام على إعلانه مناصرة ضحايا القمع في البلاد، قام أفراد من المباحث السعودية بمداهمة منزل أسرته بمحافظة مكة المكرمة، واستولت على أغراضه الشخصية، وتم استدعاء إخوانه وأبناء عمومته للتحقيق عدة مرات، وتم منع عدد من أفراد أسرته من السفر.

وفي أغسطس 2019 مر عام على منع خمسة أطفال وأمهم من السفر، وحرمانهم منذ قرابة عام من لقاء أبيهم الناشط علي هاشم الحاجي المقيم في الخارج. وكانت عائلة الحاجي فوجئت بإيقافها في مطار الملك فهد الدولي بالدمام أثناء قدومهم من لبنان للسعودية في زيارة قصيرة لذويهم، وصُودرت جوازات سفرهم، وأجبروا على التبصيم على أوراق لم تعرف الزوجة محتواها، وأُخضعت للتحقيق في المطار لمدة 3 ساعات، تلا ذلك إستدعاءات متتالية من قبل المباحث العامة في الدمام والأحساء.

إسراء الغمغام، سمر بدوي، لجين الهذلول، نسيمة السادة، نعيمة المطرود

علي هاشم مع أطفاله

في سبتمبر 2019، دخل قرار السعودية منع عائلة الناشط الشيخ د. سعيد الغامدي من السفر وفرض الإقامة الجبرية عليهم في الداخل، عامه الثاني. عائلة الغامدي المكونة من 11 طفلا، تتراوح أعمارهم من 3 إلى 11 عاما، إلى جانب أمهاتهم، منعوا من السفر منذ حملة الاعتقالات التي شنتها السعودية في سبتمبر 2017 ضد أكاديميين ورجال دين ونشطاء، حيث منعوا من السفر عندما كانوا في طريقهم لزيارة أبيهم.

الشيخ سعيد الغامدي

2 ـ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية

لم ينتج عن انضمام السعودية لاتفاقية مناهضة التعذيب منذ العام 1997، إي إلتزام بإيقاف التعذيب أو مكافحته، بل أن السعودية مستمرة في إستغلال انضمامها للاتفاقية، بالإشادة بنفسها على المستويين الإعلامي والدولي، بالإضافة إلى نفيها المستمر أمام مجلس حقوق الإنسان وفي ردودها على رسائل المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ممارستها لأي تعذيب نفسي أو جسدي، بالرغم من شكاوى التعذيب الكثير التي قدمها الضحايا أمام المحاكم السعودية.

27 فبراير 2019، عادل الجبير يلقي في مجلس حقوق الإنسان خطاباً مضللاً عن واقع حقوق الإنسان في السعودية

أثبتت جرائم تعذيب المدافعات عن حقوق الإنسان التي إنتشرت بشكل واسع على المستوى المحلي والعالمي، خصوصاً في الربع الأخير من 2018، وما أعقبها حتى نهاية 2019 من عدم محاسبة أحد رغم مطالب الضحايا وذويهم، إنه لا يوجد في السعودية نظام قضائي عادل ومستقل بامكانه محاسبة المسؤولين المتورطين بجرائم التعذيب.

حيث أن إشراف جهاز رئاسة أمن الدولة -الذي يرجع للملك سلمان مباشرة- على التعذيب، يدلل على إتصال الملك وابنه مباشرة بجرائم التعذيب المتوسعة في البلاد، ما يجعل من المستحيل محاسبة المُعذّبين في الداخل، مع عدم وجود جهاز نيابة عامة مستقل يمكنه تحريك دعاوى إرتكاب جرائم التعذيب وسيطرة الملك وابنه المطلقة على السلطة.

وفي سياق الإعدامات السياسية التي تزايدت، وخصوصاً منذ 2016، وجدت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، ومن خلال العديد من الحالات، أن التعذيب بات إحدى المراحل السابقة لصدور الأحكام الجائرة، ومنها أحكام الإعدامات السياسية، ومنها مجزرة أبريل 2019 التي قتلت فيها 37 سجيناً، كان من بينهم أفراداً تعرّضوا لأنواع مختلفة من التعذيب بهدف انتزاع اعترافات، استخدمت فيما بعد في محاكمتهم، ولم يكترث أي من القُضاة لشكاواهم العديدة من التعذيب.

#السعودية_تقطع37رأس

رجل الأعمال عباس الحسن قتل تعسفياً في أبريل 2019

المواطن عباس الحسن كان ضمن ضحايا مجزرة أبريل، عُذب في التحقيق الذي امتد لشهور، وتجاهلت السعودية طلب المقررين الخاصين في مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في مزاعم التعذيب التي تعرض لها. لم يقتصر التعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة التي تعرض لها الحسن على فترة التحقيق فقط، بل أمتد حتى ما بعد صدور حكمه النهائي بالإعدام وتحويل قضيته لرئاسة أمن الدولة لتنفيذ الإعدام، في مشهد ينم عن التشفي والعبثية، حيث تعرض خلال شهر يناير 2019، أي قبل 3 شهور من قتله، لمضايقات عدة بينها تعذيب جسدي ونفسي. **في أغسطس 2019** عبّر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي في مجلس حقوق الإنسان عن مدى الرعب والصدمة مما تعرض له الحسن وهدر حقه في الحياة بإعدامه تعسفاً وتجاهل شكاوى تعذيبه.

المدافع عن حقوق الإنسان والفوتوغرافي حسين الفرج، مهدد بقطع رأسه

الانتقادات المتتالية للتعذيب وعدم عدالة المحاكمات لم تغيّر من نهج السعودية في قضايا الإعدام، حيث لا زالت تطالب بقتل أفراد عُذِبوا بوحشية وإنتزعت منهم الإعترافات تحت الإكراه، ومن بينهم المدافع عن حقوق الإنسان حسين الفرج الذي طالبت النيابة العامة بصلبه، على خلفية نشاطه في قيادة المظاهرات وتصويرها والمشاركة في مسيرات تشييع جنائز متظاهرين قتلتهم القوات الحكومية. الفرج كان قد أخضع لأنواع وصنوف متعددة من التعذيب تشفياً وبهدف انتزاع اعترافات، بينها قلع أظافره وتعريته والصعق الكهربائي، وفيما أكد الفرج تعرضه للتعذيب أمام القاضي، فإن محاكمته قائمة ولايزال مطلب القتل من النيابة قائماً، ولم يعرف أن النيابة أو القضاء بدأوا أي خطوات في محاسبة من عذبوه.

أمجد الفرج، سلمته عُمان للسعودية

تساند دول الخليج، الحكومة السعودية فيما تقوم به من انتهاكات وتعذيب، فقد تواطئت سلطنة عمان وأعادت قسرياً في 5 مارس 2019 الشاب أمجد طارق الفرج إلى السعودية، الذي كان قد غادر البلاد خشية الإعتقال والتعذيب، ما يعد إنتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية، التي يحظرها القانون الدولي العرفي للأشخاص الذين قد يتعرضون للتعذيب وضروب سوء المعاملة بعد إعادتهم للبلد الذي هربوا منه، وغالبا تمارس السعودية التشفي والتنكيل في الأفراد الذين يحاولون الفرار من قمعها، كما حصل مع المدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي وبرز ذلك في حكمه القاسي وفي فتح محاكمة ثانية له، ما يثير المخاوف من تعرض أمجد للتعذيب والمحاكمة الجائرة.

وضمن الممارسات التي توضع ضمن جريمة التعذيب، لوحظ من خلال بعض الحالات، أن السعودية بدأت بإطالة الفترات التي تضع فيها النشطاء في السجن الإنفرادي. فمنذ يناير 2019، عزلت المدافعة عن حقوق الإنسان نسيمة السادة في زنزانة إنفرادية من دون مبررات أو معرفة سقف للمدة، ولم تُخرج من الإنفرادي بنهاية العام.

لاتستثني السعودية المسنين والمسنات من التعذيب، وقد أفاد تقرير صادر عن منظمة القسط لحقوق الإنسان، تعرض السيدة المسنة عايدة الغامدي لتعذيب مؤلم ومهين، والتي أعتقلت على خلفية تلقيها هدية نقدية من إبنها الناشط عبدالله الغامدي المقيم في لندن.

عذبت السعودية السيدة المسنة عايدة الغامدي، والدة الناشط المقيم في بريطانيا عبدالله الغامدي

الصورة رمزية

تكاثر حالات التعذيب، ووصوله لمراحل متقدمة من البشاعة والوحشية، وإنعدام المحاسبة، كلها عناصر أكدت أن ما يحدث في السعودية ليس ممارسة فردية، بل عمل مؤسساتي بأوامر عليا من الملك وولي العهد، وهما من يوفرا الحماية. وقد تزامن صعود مستوى التعذيب وكثرته بتأسيس جهاز رئاسة أمن الدولة في يوليو 2017 الذي يرتبط مباشرة بالملك، ما يجعل جرائم التعذيب التي يرتكبها في السجون السياسية أو غيرها، تقع في مسؤولية الملك مباشرة.

التعذيب جريمة ممنهجة في السعودية، ينفذها (جهاز رئاسة أمن الدولة) الذي يشرف عليه الملك سلمان مباشرة

إرتباط الأجهزة القمعية بالملك، وفي ظل عدم وجود فصل للسلطات، يجعل من إمكانية المحاسبة في حكم الاستحالة، ويجعل الإفلات من العقاب هو النتيجة الإعتيادية لجرائم التعذيب الرسمية الواسعة الإنتشار.

أسس جهاز رئاسة أمن الدولة في 20 يوليو 2017 بأمر ملكي من الملك سلمان، ونص قرار التأسيس على أن الجهاز يرتبط بمنصب رئيس مجلس الوزراء، الذي يشغله الملك سلمان

3 ـ شروط المحاكمات العادلة

في مارس 2019، وخلال الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، قال رئيس وفد السعودية أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق الدكتور بندر العيبان، خلال جلسة اعتماد التقرير الإضافي للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR)، أن القضاء يمارس سلطته المتوافقة مع مبادئ استقلال القضاء المتعارف عليها دولياً. على النقيض من هذه الادعاءات، استمرت السعودية في إصدار أحكام قاسية بناء على محاكمات افتقدت لأدنى شروط العدالة، وصلت في بعض الحالات إلى الإعدام، وقد رصدت المنظمة صدور عشرات الأحكام في 2019 عن المحكمة الجزائية المتخصصة التي تعرف أيضاً باسم محكمة الإرهاب، من بينها عدة أحكام بالإعدام.

التضليل عن حقيقة واقع حقوق الإنسان في السعودية، وتبرير إنتهاكات الدولة، هو أحد المهام الرئيسية لهيئة حقوق الإنسان

تعتقد المنظمة أن الأحكام الصادرة خلال 2019 في القضايا السياسية أكثر مما تمت معرفته من قبل المتابعين من منظمات وإعلام، ويتعذر إحصائها جميعاً بسبب عدم علنية المحاكمات، وبسبب تكتم الضحايا وذويهم جراء الترهيب الذي تمارسه السلطات المعنية.

أما فيما يتعلق بمحاكمات القضايا الجنائية فهي ايضاً تبتعد كثيراً عن شروط المحاكمات العادلة، وقد رصدت المنظمة حكم قتل الطفل عبدالله الحويطي، الذي أحتوى على الكثير من الخروقات الشنيعة، والذي أتهم بالقتل. وقد تفوق الأحكام الجنائية التي تصدر سنوياً ألف حكم.

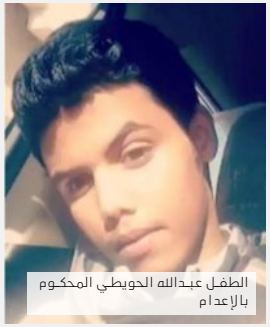
الطفل عبدالله الحويطي المحكوم بالإعدام

فعلى سبيل المثال، ووفق بيانات وزارة العدل، أصدرت المحاكم في عام 1435 هـ (5 نوفمبر 2013 حتى 25 أكتوبر 2014) 1104 حكماً في قضايا جنائية متنوعة، جميعها لاتحظى بمراقبة علنية من المجتمع المدني.

في 18 فبراير 2019 أصدر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان خلال زيارته إلى باكستان، أمراً بالإفراج عن 2107 سجناء باكستانيين في بلاده بشكل فوري. هذا القرار أظهر هامشية نظام العدالة أمام الصلاحيات المطلقة لولي العهد وعدم تمتعه بالاستقلالية.

حين مقارنة شروط المحاكمات العادلة، مع ما يحدث في السعودية، وخصوصاً في القضايا السياسية، يتضح أن هناك شبه إنعدام لشروط العدالة.

فقبل بدء المحاكمات، تحدث الكثير من الإنتهاكات والجرائم، ومن بينها الإعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

ففي 4 أبريل 2019 شنت الحكومة السعودية حملة اعتقالات شملت كتابا ومدونين ونشطاء، تجاوز عددهم الخمسة عشر، من بينهم الطبيبة شيخة العرف وزوجها المحامي والناشط عبد الله الشهري الذين اعتقلا سوية بعد مداهمة منزلهما في الرياض، والكاتبة خديجة الحربي وزوجها الكاتب والناشط في مواقع التواصل الإجتماعي ثمر المرزوقي، كذلك صلاح الحيدر إبن المدافعة عن حقوق الإنسان عزيزة اليوسف، والصحفي والروائي عبدالله الحجيلان، والكاتبين محمد الصادق وبدر الإبراهيم الذي يعمل بمهنة الطبيب. وقد تعرض عدد منهم للاختفاء القسري لمدد متفاوتة.

الطبيبة شيخة العرف وزوجها المحامي والناشط عبد الله الشهري

كما تعمد السعودية في حالات أخرى إلى إطالة مدة عزل المعتقلين، مثل حالة الشيخ سمير الهلال المعتقل منذ ديسمبر 2015، والذي يقبع -ولايزال حتى نهاية -2019 في عزلة عن العالم الخارجي بلغت 46 شهراً. هذا العزل البالغ الطول، يشكل تربة خصبة لمختلف أنواع الإنتهاكات، والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، كما يفصح عن حرمان واسع من الحقوق البديهية والأساسية، كحق المثول أمام محكمة على وجه السرعة، ومعرفة التهم، وإمكانية الدفاع عن النفس وغيرها.

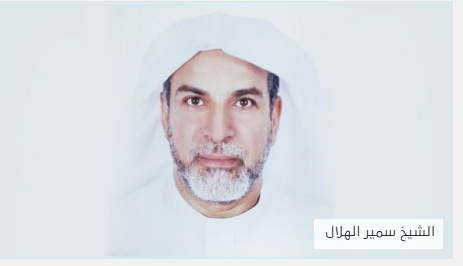
الشيخ سمير الهلال

استمرت الحكومة السعودية بتوظيف قوانينها المعيبة، كنظام جرائم المعلوماتية و نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، في محاكماتها التي تستهدف بها النشطاء والناشطات، على الرغم من الانتقادات التي وجهت لأحكامها القضائية، وخاصة من قبل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السابق، بن إميرسون، في تقريره الذي نشر أثناء الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان في فبراير 2019، على إثر زيارته للسعودية.

المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السابق، بن إميرسون

وفي مارس 2019 أعلنت النيابة العامة السعودية في بيان لها، أنها انتهت من تحقيقاتها ومن إعداد لوائح الدعوة العامة ضد أشخاص قُبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة، وأنها بصدد إحالتهم للمحكمة الجزائية المتخصصة. الأفراد الذين أحيلوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة هم معتقلين ومعتقلات من رائدي ورائدات المطالبة بحقوق المرأة وخاصة الحق في القيادة.
بعد ذلك، ومن دون أي تفسير قانوني غُيرت المحاكمة من محكمة الإرهاب إلى المحكمة الجزائية التي تختص بالحكم في القضايا الجنائية، ما يوضح غياب المعايير.

وبسبب الخلل في النظام القضائي وانعدام إمكانية القيام بدفاع قانوني حقيقي، اسهمت المنظمة الأوروبية السعودية في تنظيم مؤتمر صحفي، للدفاع عن ضحايا التعسف والظلم، كالسجين الأردني حسين ابو الخير، والشيخ سلمان العودة الذي قام إبنه الدكتور عبدالله بتفويض المحامي الدولي فرانسويز زيمراي.

الشيخ سلمان العودة، يخوض محاكمة غامضة، وحياته مهددة على خلفية المطلب الوحشي للنيابة العامة بقتله، وقد فوضت أسرته المحامي فرانسويز زيمراي للدفاع عنه

كما تشاركت مع نقابة المحامين الأمريكية ABA لإصدار تحليل قانوني للتهم الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان إسراء الغمغام وزوجها وزملائهم والذي تطالب النيابة العامة بإعدامهم بموجبها.

النائب العام سعود المعجب

كما قامت المنظمة بتحليل صكوك أحكام تخص 27 متهماً، وتحليل لوائح تهم تخص 7 معتقلين، ووجدت أن النيابة العامة والقضاة يستخدمون منهجاً متطرفاً لتبرير إعدام وقمع المعارضين، كما في حالات المدافعين عن حقوق الإنسان عصام كوشك، وعبدالعزيز الشبيلي.

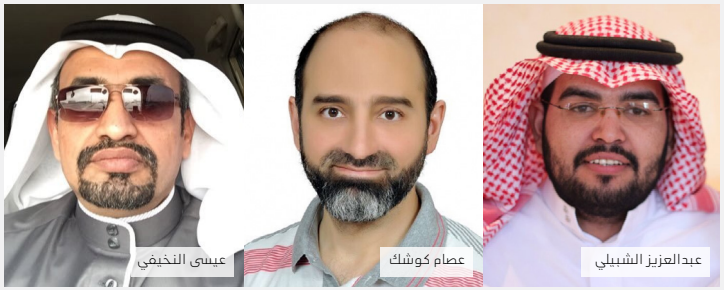

عيسى النخيفي

عصام كوشك

عبدالعزيز الشبيلي

47 مهدداً بالإعدام في السعودية -على الأقل- مع نهاية 2019، في مختلف درجات التقاضي

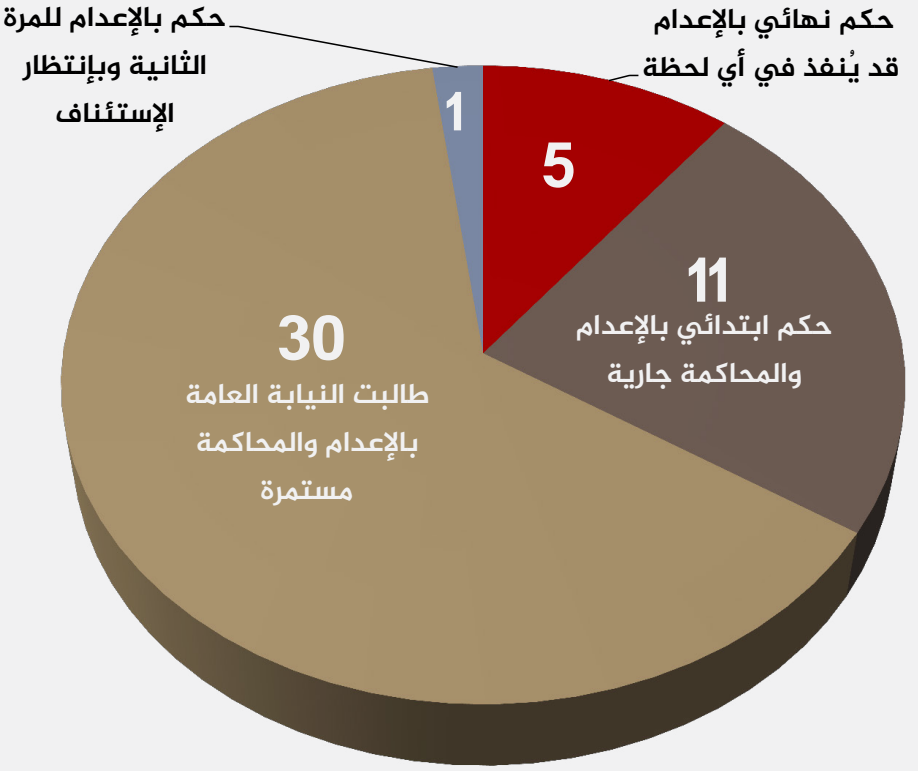

185 حكم قتل في السعودية في 2019 نُفِذَ بتوقيع الملك سلمان

عدد الإعدامات المنفذة موزعة على الشهور

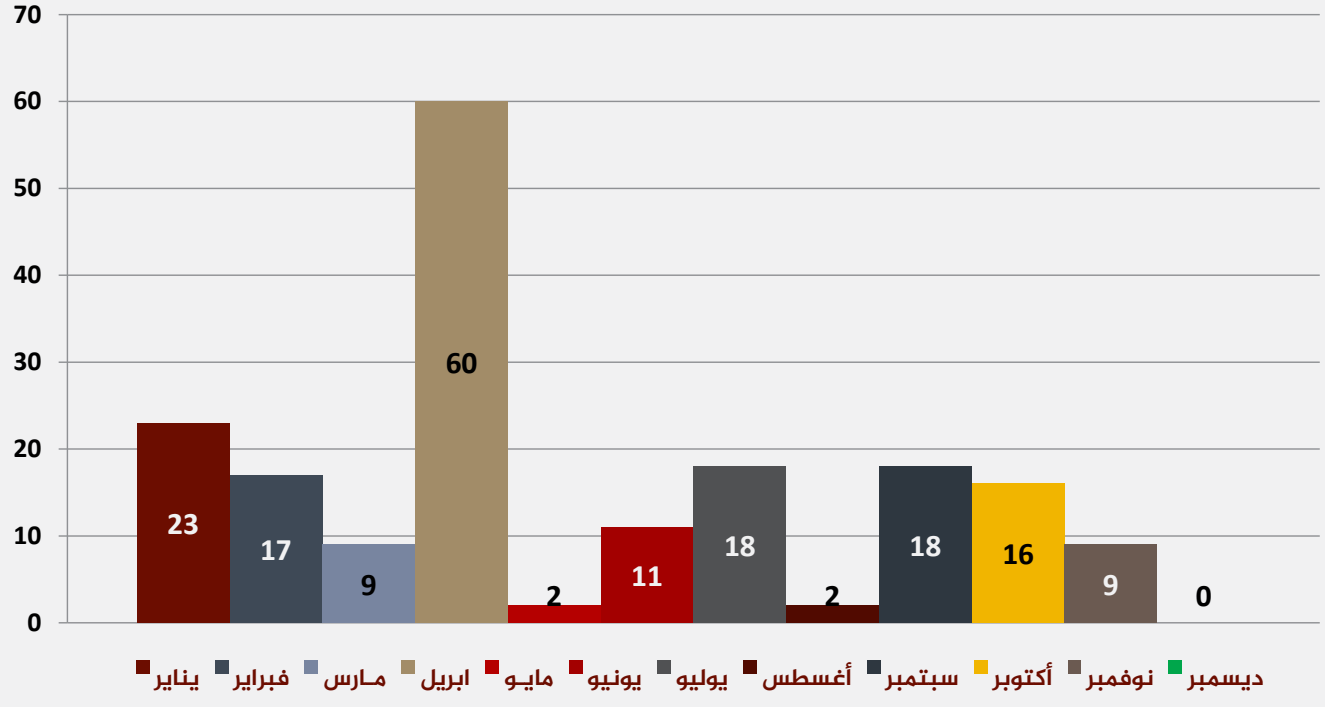

4 ـ حقوق المرأة

بعد سنوات من النضال النسوي الذي قادته ناشطات ومدافعات عن حقوق الإنسان، للمطالبة بحقوق الإنسان عامة وبحقوق المرأة خاصة، وردة الفعل القمعية العنيفة من قبل الحكومة، وما تضمنته من اعتقالات وتعذيب ومحاكمات تفتقر لشروط المحاكمات العادلة، لم تخجل الحكومة السعودية من الترويج لما وصفته بإصلاحات جذرية في ملف حقوق المرأة.

فبعد التوقف عن حرمانها من قيادة السيارة، وبعد ضغوط التيار النسائي الذي ضغط للوصول لبعض التصحيحات القانونية، صدر في يوليو 2019 مرسوم ملكي حول بعض المواد القانونية المتعلقة بالمرأة.

بموجب هذه التصحيحات تم تعديل جزئي في أربعة أنظمة حكومية، والتي أفضى العمل بها على مدى عقود إلى إبقاء المرأة رهينة الرجل في كثير من قراراتها وتحركاتها. التعديلات التي نشرتها الصحيفة الرسمية أم القرى، شملت (نظام وثائق السفر) و (نظام الأحوال المدنية) و (نظام العمل) و(نظام التأمينات الإجتماعية).

التصحيحات قُدمت في وقت لاتزال إنتهاكات وجرائم مريعة تقع على المرأة، بين السجن والمحاكم، وعدم إكتراث بشكاوى التعذيب الشديد والتحرش الجنسي الذي تعرضت له المدافعات عن حقوق الإنسان، إلى جانب استمرار منع العديد من النساء من السفر بشكل تعسفي، وأنباء من وقت لآخر عن إستدعاءات لنساء والتحقيق معهن، ووضعهن تحت ضغوط الخوف والقلق من الاعتقال، وغيرها من إنتهاكات تمتنع ضحاياها عن البوح، خوفاً من الإنتقام.

تشير الإحصاءات المتوفرة لدى المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان إلى إعتقال 7 نساء في 2019، بينهن مريم آل قيصوم وميساء المانع ومها الرفيدي، من مجموع 69 سيدة أعتقلن في السنوات الأخيرة، وقد تندرج جميع إعتقالاتهن ضمن الإعتقالات السياسية، ومن بينهم العديد من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

أدت الاعتقالات في صفوف المدافعات عن حقوق المرأة، إلى تقلص الجرأة لدى النساء في داخل البلاد، ولكن لاتزال هناك مطالبات حذرة في عدد من الملفات، مثل الأوضاع المأساوية في دور رعاية الفتيات، والتعنيف الأسري، أو قضايا إنعدام الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب.

المطالبات تظهر في موقع تويتر غالباً، دون وجود إمكانية للناشطات من ترتيب نشاطهن في جمعيات منظمة ومختصة، بسبب القيود على المجتمع المدني، كما إن أي حديث علني في الانتهاكات الغير مسبوقة التي تتعرض لها النساء في عهد الملك سلمان، أو الحديث في الحقوق المدنية والسياسية، يجعل من المتحدثات أو المتحدثين، عرضة للقمع.

النساء اللاتي أعتقلن تعسفيًا خلال 2019 في السعودية				
	الأسم	تاريخ الإعتقال	الحالة	ملاحظات
1	مريم آل قيصوم	07/02/2019	قيد الإعتقال التعسفي	اعتقلت السلطات زوجها، وتم أخذها معه
2	خديجة الحربي	04/04/2019	قيد الإعتقال التعسفي	ناشطة في مواقع التواصل الإجتماعي، اعتقلت السلطات زوجها الناشط ثمر المرزوقي، وتم أخذها معه
3	مها الرفيدي القحطاني	28/09/2019	قيد الإعتقال التعسفي	صحفية وكاتبة معتقلة في سجن شعار
4	ميساء المانع	ابريل 2019	أفرج عنها .وتحت طائلة المحاكمة	
5	شيخة العرف	04/04/2019	أفرج عنها	طبيبة، اعتقلت السلطات زوجها المحامي عبدالله الشهري وتم أخذها معه
6	إيمان آل رحيمان	02/12/2019	أفرج عنها	اعتقلت السلطات زوجها، وتم أخذها معه
7	زانة الشهري	00/11/2019	مصيرها مجهول	صحفية و كاتبة

7 نساء على الأقل أعتقلن في 2019

69 امرأة أعتقلن في السعودية في السنوات الأخيرة

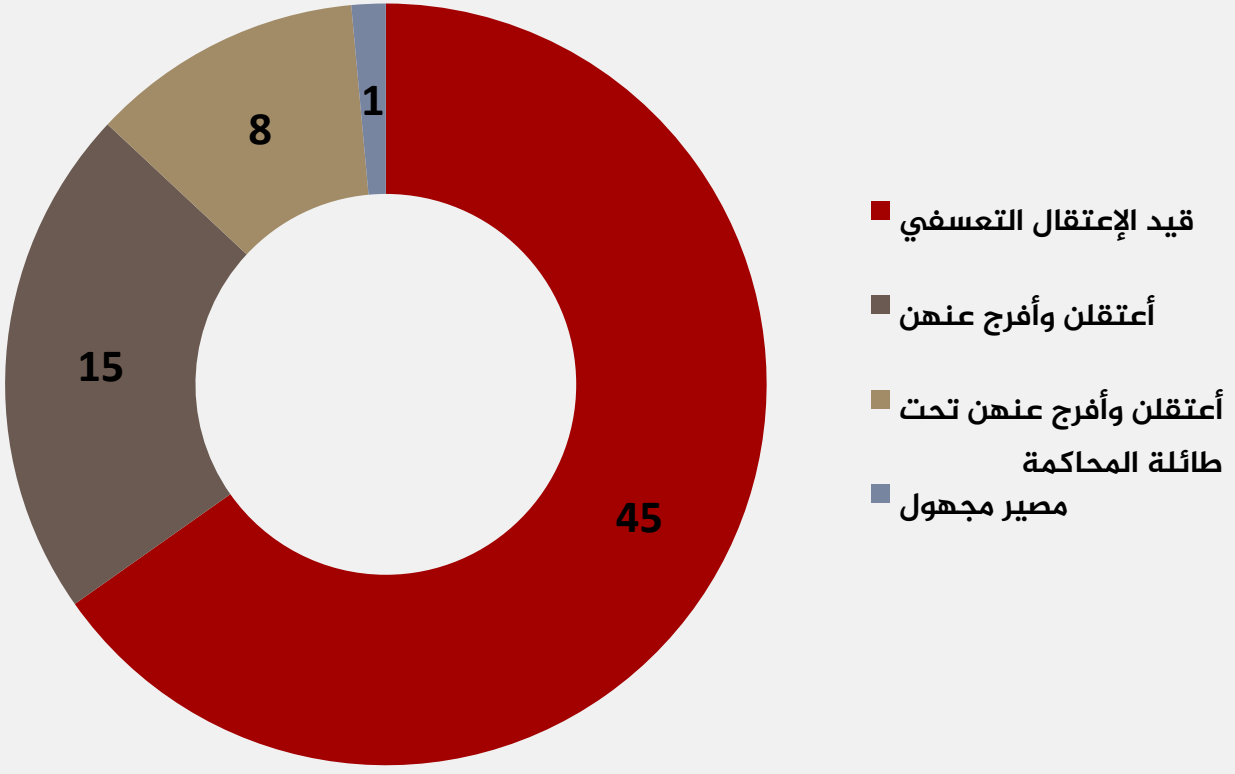

5 ـ حقوق الطفل

استمـــرت فـي 2019 الانتهاكـــات بحـق الأطفـال فـي السـعودية، فـي مخالفـة صارخـة لاتفاقيـة حقـوق الطفـل الـتي صادقـت عليهـا السـعودية منـذ 1996، وتجاهـلاً لملاحظـات وتوصيـات قدمتهـا لجنـة اتفاقيـة حقـوق الطفـل فـي الأمـم المتحـدة للسـعودية فـي 2016، تعليقـاً منهـا علـى الإنتهـاكات والجرائـم الـتي رفعتهـا للجنـة عـدة منظمـات.

لا تكتفـي السـعودية بإعـدام المعارضيـن والمتظاهريـن البالغيـن، بـل أنهـا تشـمل الأطفـال فـي إعداماتهـا، حيـث أقدمـت علـى قتـل 6 قاصريـن ضمـن مجـزرة أبريـل.

وهـم: عبـدالله سـلمان آل سـريح، مجتبـى نـادر السـويكت، محمـد سـعيد السـكافي، سـلمان أميـن آل قريـش، عبـد العزيـز حسـين سـهوي، عبدالكريـم محمـد الحـواج. قـال السـتة أمـام المحكمـة أنهـم أخضعـوا لتعذيـب وحـشي فـي فتـرة التحقيـق مـن أجـل التوقيـع علـى اعترافـات كتبهـا المحققيـن بأنفسـهم، لكـن القضـاة لـم يكترثـوا لدعاويهـم واصـدروا أحـكام الإعـدام بحقهـم.

القاصرين: عبدالكريم الحواج، عبدالعزيز سهوي، سلمان آل قريش، محمد السكافي، مجتبى السويكت، عبدالله آل سريح

الإعدامـات الـتي طالـت الأطفـال، أتـت ضمـن نهـج يفتقـد فيـه الأطفـال للأمـان، جـراء سـلوك الحكومـة السـعودية تجاههـم والـذي إزداد خطـورة فـي عهـد الملـك سـلمان، حيـث أعـدم فـي عهـده 10 قاصريـن علـى الأقـل، لـم يُعـرف إن أي منهـم قـد حظـي بمحاكمـة عادلـة. إضافـة إلـى ذلـك وبحسـب رصـد المنظمـة الأوروبيـة يواجـه حـتى نهايـة 2019، ثلاثـة عشـرة قاصـرا خطـر الإعـدام، بينهـم علـي النمـر وداوود المرهـون وعبـد الله الزاهـر الذيـن يواجهـون أحكامـاً نهائيـة، وجـلال آل لبـاد وأحمـد الفـرج وعلـي آل بطـي ومحمـد حسـين آل نمـر ومحمـد عصـام الفـرج وعلـي حسـن الفـرج الذيـن طالبـت النيابـة العامـة لهـم بالإعـدام ولا زالـت محاكمتهـم مسـتمرة.

ولايقتصر خطر الإعدام على الأطفال في الإعتقالات السياسية، حيث وثقت المنظمة قضية الطفل عبدالله الحويطي، المتهم بالقتل، في ظل معلومات تشير إلى براءته، الأمر الذي يفتح إحتمالية واسعة لوجود قاصرين في السجون الجنائية أيضاً يواجهون الإعدام أو أحكاماً أخرى قاسية.

إلى جانب المحاكمات غير العادلة وعمليات الإعدام، يحتمل تعرض الأطفال لأنواع أخرى من الانتهاكات. فلقد تلقت المنظمة شكوى حول قيام موظفين في إحدى دور الملاحظة، وهي السجون المخصصة للأطفال، بالإعتداء الجنسي المتكرر على أطفال معتقلين.

لم يعرف أن السعودية قامت بأي تحقيق أو محاسبة في دعاوى تحرش جنسي بأطفال في دور الملاحظة

وبحسب الشكوى، فإن أغلبهم يخشون الإفصاح عما يتعرضون له، خشية التعذيب والمزيد من التنكيل، ومع إنعدام من الثقة في أن تقوم الأجهزة الحكومية بحمايتهم من الإنتقام، ولم يعرف حتى نهاية 2019 قيام النيابة العامة بإجراء أي تحقيقات في الشكوى التي نشرت المنظمة معلومات حولها.

6- الإعدام

بلغت السعودية في 2019، رقماً قياسيا جديداً في أحكام القتل المنفذة، بالمقارنة بما هو متاح من إحصاءات للسنوات السابقة. حيث بلغ 185 إعداما، في حين كان الرقم الأكبر المسجل 157 في 2015، السنة الأولى التي تولى فيها الملك سلمان حكم البلاد. يأتي هذا الصعود الدموي في تنفيذ أحكام الإعدام، على النقيض من الوعد الذي أطلقه ولي العهد في أبريل 2018 بتقليص أحكام الإعدام إلى الحد الأدنى الممكن.

ياسين محمد علي، شهد زملاؤه ببرائته، لكن السلطات لم تكترث وقطعت رأسه

استهلت السعودية الشهر الأول من 2019 بإعدام 4 مقيمين يمنيين بتهمة القتل. وقد شهد 3 منهم في اللحظات الأخيرة قبل قطع رؤوسهم، أن المتهم الرابع ياسين محمد علي، بريئاً من تهمته، لكن السلطات المعنية لم تكترث لشهادتهم، وقطعت رؤوس الأربعة جميعاً. أنذرت هذه البداية الدموية والقاسية، بعام إعدامات غير مسبوق.

بلغت الدموية ذروتها في بداية الربع الثاني من العام، مع مجزرة إبريل التي راح ضحيتها 37 سجيناً، وهي المجزرة الثانية في عهد الملك سلمان، بعد مجزرة يناير 2016 التي قطعت فيها رؤوس 47 سجيناً، كان من بينهم المطالب بالعدالة الإجتماعية الشيخ نمر النمر وأطفال ومتظاهرين.

شملت مجزرة أبريل 2019، قتل 6 أطفال، كما شملت متظاهرين ونشطاء، وكانت المحاكمات التي تسنى للمنظمة رصدها، بعيدة كل البعد عن شروط المحاكمة العادلة، وتعرض معظمهم لتعذيب شديد.

الأحكام المنفذة تجاهلت مطالب من الأمم المتحدة بوقف إعدام عدد منهم وإعادة محاكمتهم بعدالة.

من بينهم، الشاب منير آل آدم الذي كانت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد طالبت بوقف إعدامه.

إضافة إلى ذلك، كان من بين الضحايا حيدر آل ليف، الذي سبق أن أكدت السعودية في ردها على شكوى وردتها من آليات الأمم المتحدة، تغيير حكمه من الإعدام إلى السجن 8 سنوات، مشددة إن حكمه صدر بصيغة نهائية، غير أن السعودية قتلته بشكل مفاجيء وصادم، ولم يُحاسب أي مسؤول عن قتله.

حيدر آل ليف، أعدمته السعودية بعد تأكيدها للأمم المتحدة صدور حكم نهائي بحقه بالسجن 8 سنوات!

بحسب توثيق المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، حتى نهاية 2019، يواجه 47 سجيناً خطر الإعدام في مختلف درجات التقاضي، بينهم 13 شخصاً وجهت لهم تهماً تعود لفترات كانوا فيها قاصرين، ثلاثة منهم أحكامهم نهائية، وهم: علي آل نمر، عبدالله الزاهر،

داوود آل مرهون، كما يوجد حكم ابتدائي واحد ضد عبدالله الحويطي. أما الثمانية المتبقون فتطالب النيابة العامة بصلبهم، من بينهم، جلال حسن لباد، محمد عصام الفرج، محمد حسين آل نمر، سجاد ممدوح آل ياسين.

لا يزال أغلب المهددين بعقوبة الإعدام يحاكمون في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، بينهم معتقلين من ضمن حملة شرسة شنتها السعودية في سبتمبر 2017، حيث يحاكم الشيخ سلمان العودة والشيخ عوض القرني، بالإضافة إلى الدكتور علي العمري. تطالب النيابة العامة بقتلهم بدون أي تهم جسيمة، بل على خلفية تهم فضفاضة كالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، الإشادة بالاعتصامات والمظاهرات، الإعتراض على بيان الدول المقاطعة لدولة قطر، والانضمام لتجمعات واتحادات علمية مخالفة لمنهج كبار العلماء الرسميين.

بعضُ من 47 سجيناً - على الأقل - يواجهون حكم الإعدام، وذلك وفق آخر البيانات المتوفرة بنهاية 2019، بينهم 13 سجيناً وجهت لهم تهماً تعود لفترات كانوا فيها قاصرين

كما يتهدد الإعدام الباحث حسن فرحان المالكي، على خلفية تهم معظمها تتعلق بآرائه الدينية وبحوثه التاريخية ومؤلفاته وإمتلاكه لبعض الكتب. حيث اشتهر بآرائه المختلفة عن الإيديولوجية الرسمية ونقد الفكر الديني الرسمي ما تسبب له بمضايقات حادة واستدعاءات وسجن في فترات سابقة. تكشف المطالبة بإعدامه زيف تصريحات ولي العهد محمد بن سلمان وادعاءاته بتعزيز الإعتدال، وتؤكد أنه يستخدم الفكر المتطرف بشكل واسع في مؤسسة القضاء غير المستقلة من أجل تبرير قتل أصحاب الرأي والمعارضين.

المحامي أوليفر ويندريدج

وفيما أُقفل 2019 على استمرار محاكمة المدافعة عن حقوق الإنسان إسراء الغمغام، أصدر المحامي الدولي لحقوق الإنسان أوليفر ويندريدج ملاحظات قانونية في مذكرة قصيرة، أشار فيها إلى أن لائحة التهم ضدها وخمسة من المدافعين عن حقوق الإنسان المدرجين معها في القضية، تمثل إنتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بعد ذلك، في فبراير 2019، غيّرت النيابة العامة طلب الإعدام في قضيتها إلى السجن، ما ظهر على أنه مراوغة لم تحقق العدالة، نتجت عن ضغوط واستهجان لطلب إعدامها، بينما استمرت النيابة بطلب إعدام زوجها السيد موسى الهاشم والثلاثة الآخرين: أحمد المطرود، علي العويشير، خالد الغانم، رغم تشابه تهمهم معها إلى حد كبير يصل إلى حد التطابق في أغلب التهم، ما يؤكد عدم وجود معايير موضوعية للعدالة، وخضوع القضاء بشكل تام للحكومة السعودية.

فيما باتت قضية المواطن الأردني المهدد بالإعدام حسين أبو الخير في أخطر مراحلها، بعد نفاذ كافة الخطوات القانونية، وصدور حكم نهائي بإعدامه، وذلك على الرغم من تأكيد الأمم المتحدة انطواء قضيته على إنتهاكات شنيعة، وقد يُقطع رأسه في أي لحظة بعد أن يوقع الملك السعودي -أو من ينيب عنه- على حكم إعدامه.

لم تغير السعودية من سياستها في قتل القاصرين، وبحسب آخر إحصاء المنظمة، فإن عدد من تم إعدامه أو مهدد بالإعدام ارتفع إلى 23 قاصراً، الغالبية العظمى منها تقع ضمن عهد الملك سلمان.

وقد أوضحت قضية الطفل مرتجى قريريص شهية السعودية المفتوحة لقتل القاصرين، دون اكتراث إن بعض التهم الموجهة له كانت تشير لسنه حينما كان 11 عاما. النيابة العامة لم تكتف بطلب قتل الطفل مرتجى بل طالبت أيضا بصلبه بعد القتل، وذلك قبل أن يحكم القاضي بسجنه 12 عاما، نتيجة لاستهجان واسع واستنكار للرغبة الشنيعة بقتله، ولازالت قضيته مع نهاية 2019 لم تنته، ولايزال حكم سجنه 12 عاماً منظوراً في الإستئناف في ظل طلب النيابة العامة بقتله.

وفيما يتعلق بقضايا الإعدام، تستمر السعودية بممارسة سياسة احتجاز جثامين الأفراد الذين تم قتلهم، بطرق مختلفة،حيث أن الجثامين المحتجزة في 2019 فقط، بلغت 52، ليبلغ العدد منذ 2016 وحتى 2019، ووفق آخر تحديث للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 85 جثماناً، في انتهاك للقوانين الدولية، وإصرار على تعذيب ذوي الضحايا نفسياً عبر حرمانهم من توديع ابنائهم ودفنهم وفق طريقتهم وحرمانهم من زيارتهم.

789 رأساً قطع في السعودية خلال عهد الملك سلمان (2019-2015)

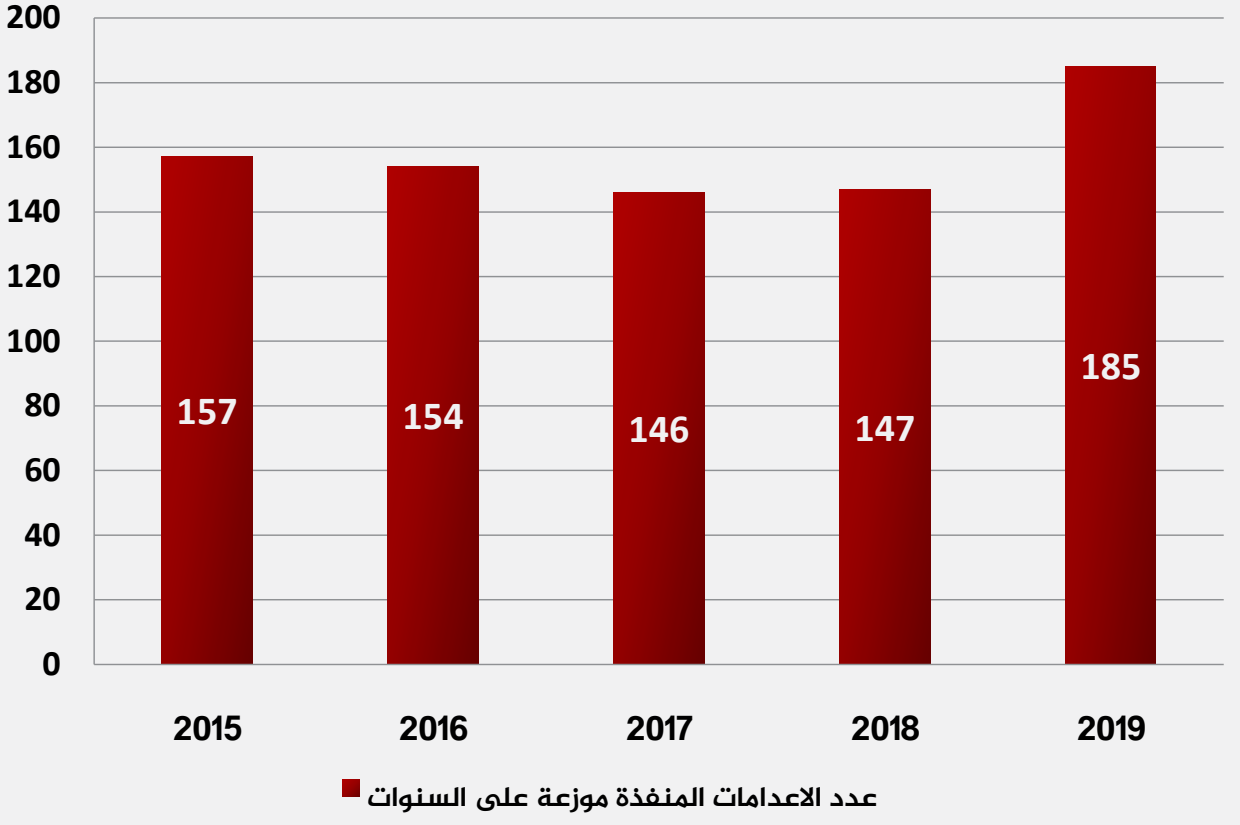

52 جثمانًا احتجزتهم السعودية في 2019 على الأقل
88 جثمانًا أحتجز -على الأقل- في طيلة عهد الملك سلمان

عدد الجثامين المحتجزة حسب الأعوام

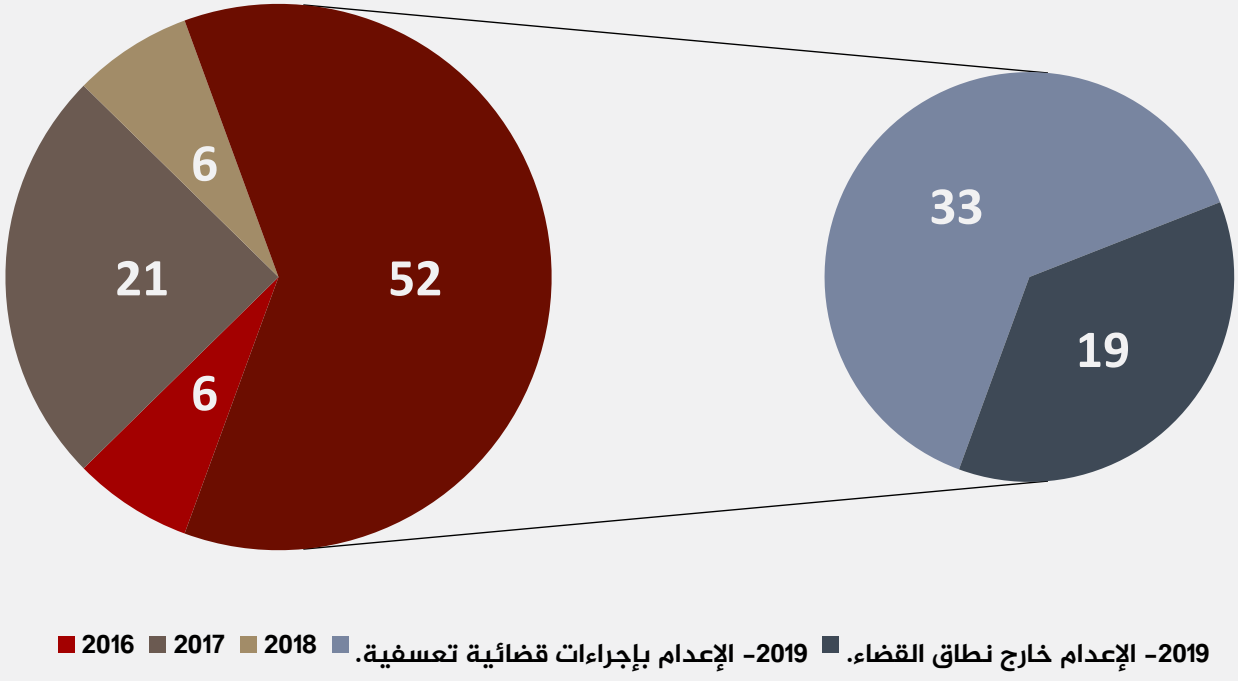

7 ـ القتل خارج نطاق القضاء

لم تكتفي السعودية خلال 2019 بالقتل وإصدار أحكام القتل عبر القضاء فحسب، بل استخدمت القوة المفرطة بين الأحياء السكنية، ما نتج عنه عدة حالات قتل خارج إطار القانون.
فخلال 2019 قتلت القوات -على الأغلب تتبع جهاز رئاسة أمن الدولة الذي يرجع للملك سلمان مباشرة- 22 مواطناً على الأقل، خلال مداهمات متعددة.

أولى هذه المداهمات كانت في يناير 2019، حين قتلت 6 مواطنين في مدينة أم الحمام في محافظة القطيف. استمر الإعلام الرسمي بترديد رواياته المعتادة في مثل هذه العمليات، والتي تدين الضحايا وتتهمهم بالتحضير لعملية إرهابية.

في السياق ذاته، قتلت السعودية في أبريل 2019 المواطنين ماجد الفرج ومحمود آل زرع، بينما كانوا يتحركون بسيارتهم، والمواطن الفرج من المطلوبين على قائمة تضم تسعة أشخاص. بحسب مصادر للمنظمة يمتنع بعض الأفراد المطلوبين عن تسليم أنفسهم للجهات الأمنية خشية من التعذيب المميت الذي يُمارس في سجون المباحث، والمحاكمات غير العادلة، والتساهل الشديد في أحكام الإعدام.

تساعد الدول المصدرة للسلاح في تمكين السعودية بالقيام بعملياتها الدموية والقمعية. الصورة من مداهمة على بلدة سنابس، مايو 2019

قوات الأمن التابعة لرئاسة أمن الدولة شنت كذلك مداهمة صباح سبت 11 مايو، في بلدة سنابس الواقعة ضمن جزيرة تاروت في محافظة القطيف.

استمرت المداهمة أكثر من سبع ساعات، استخدمت فيها أسلحة مختلفة بينها 20 آلية من المدرعات العسكرية والمركبات المدنية المصفحة، وقتلت 8 أشخاص، وأحدثت أضرار كبيرة في الممتلكات، حوصرت أثنائها البلدة واستخدام أسلحة ثقيلة، وهدمت بعض المنازل دون أي تبرير.
تنطوي المداهمات التي تدأب السعودية على تنفيذها، على انتهاكات وخروقات وجرائم عديدة، من قبيل القتل خارج نطاق القضاء، وترهيب المدنيين، والاعتقالات التعسفية، وإتلاف الممتلكات، وسرقة بعض الممتلكات من المنازل في بعض الحالات بما في ذلك مبالغ مالية. لايُلحظ أن السعودية تحرص في مثل هذه المداهمات على تدابير لتجنب قتل الأشخاص المستهدفين.

كذلك يتعذر في السعودية تقديم شكاوى قضائية على الأجهزة والأفراد الذين يشتركون في المداهمات، بسبب الحماية التي يوفرها لهم الملك وابنه.

22 شخصاً قُتلوا في 2019 خارج نطاق القضاء في السعودية

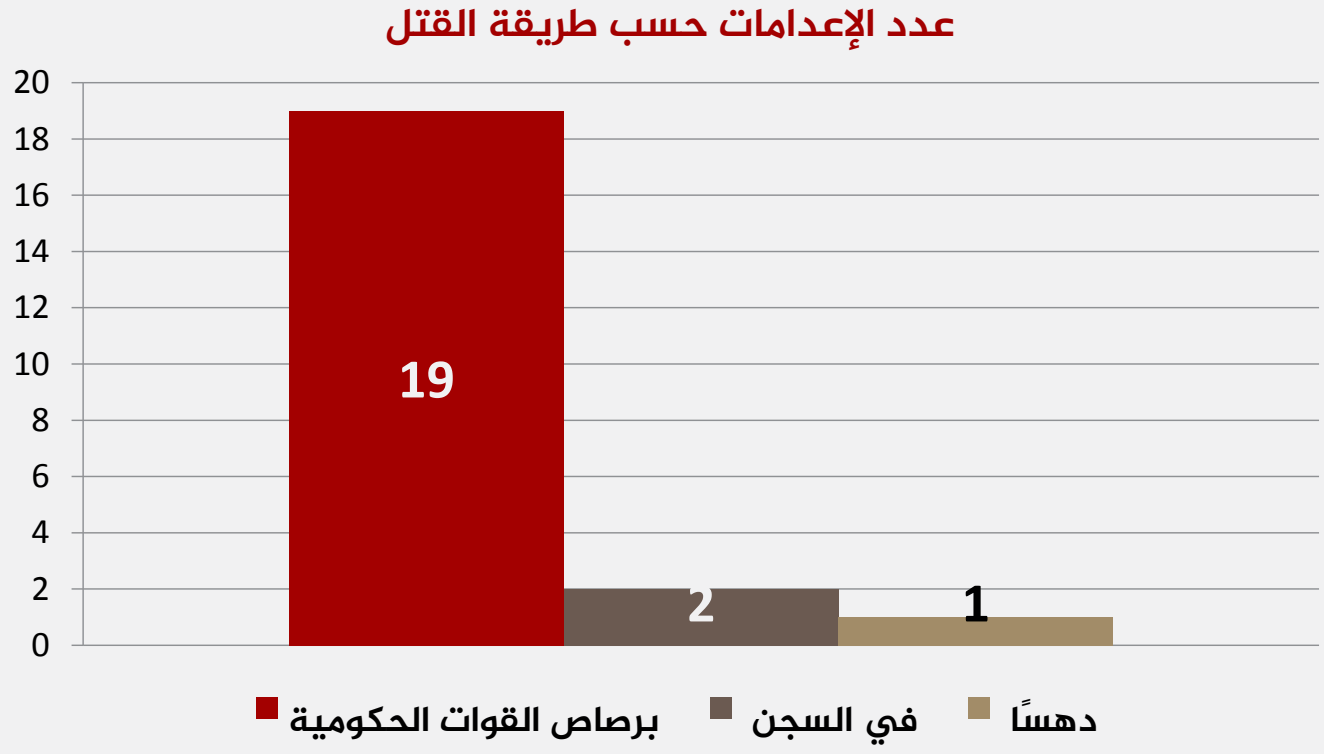

8 ـ إنعدام الجنسية (البدون)

راوحت قضية الأفراد المحرومين من الجنسية في السعودية مكانها في 2019، على الرغم من تقديم الحكومة السعودية مرارا وعوداً بحل مشكلتهم. وعلى الجانب الآخر، تستهدف المدافعين عن حقوق (البدون) بأنواع مختلفة من القمع والانتهاكات بهدف كم أصواتهم ومنع تداول المعاناة.

مع بداية الموسم الدراسي في سبتمبر 2019، ظهرت معاناة أطفال البدون في الحصول على حقهم الأساسي في التعليم، حيث انتشر عدد من مقاطع الفيديو لأطفال بعد طردهم من المدرسة في أول يوم دراسي على خلفية عدم امتلاك أوراق ثبوتية ومنها فيديو الطفلة نوار العنزي. وفيما تمّ حلّ المشكلة سطحيا، فإن السعودية لا تزال تحرم فئة البدون من كثير من حقوقهم، ومن ذلك الحق الكامل في العمل والحق الكامل في التعليم العالي وغيرها، والتي كانت المنظمة الأوروبية قد وثقت عددا منها في تقارير سابقة.

فيليب جونزاليس موراليس مقرر حقوق الإنسان للمهاجرين، فيرناند دي فارينيس مقرر قضايا الأقليات، إي. تيندايي أشيومي مقررة قضايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب

قضية الحرمان من الجنسية تداولها مقرّرون خاصّون في الأمم المتحدة، حيث وجه كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بشوؤن الأقليات، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، رسالة إلى الحكومة السعودية في فبراير 2019، أشارت إلى قضية كل من خاتم فرج الله ووالده ماجد فرج الله، الفلسطينيين. الرسالة أوضحت أنهما يحملان الجنسية الفلسطينية إلا أنهما بحكم الأمر الواقع باتا في عداد عديمي الجنسية. المقررون أشاروا إلى أن الحق في في الجنسية معترف به ومحمي بموجب القانون الدولي.

تعاني فئآت متعددة في السعودية جراء التطبيق العملي للقوانين التي تتعلق بالجنسية، وكذلك المتعلقة بالإقامة. وبشكل تقريبي، تعتقد المنظمة أن عددهم قد يصل إلى ثلاثة ملايين، بين فئآت بلا جنسية، وفئآت لديها إقامات بأشكال متنوعة ولكنها تعاني من تعقيدات وصعوبات جمة.

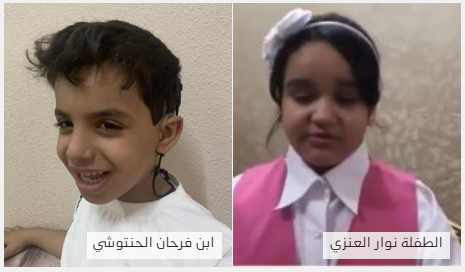

9 ـ حرية الرأي والتعبير

أغنيس كالامارد

خلال 2019 تزايدت القيود على حرية الرأي والتعبير، واستمرت ملاحقة الصحفيين وتزايدت أعداد معتقلي الرأي في السجون. وفيما أكد تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أغنيس كالامارد الذي صدر في يونيو 2019 تحميل المسؤولين السعوديين قتل الصحفي جمال خاشقجي على خلفية تعبيره عن رأيه بما يخالف التوجهات الرسمية، لم تطبق الحكومة توصيات كالامارد في اتخاذ خطوات جدية لمحاسبة المسؤولين، إنما قدمت محاكمة هزلية جلبت سخطاً واسعا.

الصحفي الأردني عبدالرحمن فرحانة

إلى جانب ذلك، استمرت السعودية بانتهاكات ضد الصحفيين والمدونين، بينها إعتقال الصحفي الأردني عبدالرحمن فرحانه منذ فبراير 2019.

وعلى الرغم من الإنتقادات الدولية التي وجهت إلى السعودية وتخفيض مرتبتها عالميا إلى 172 من أصل 180 دولة في التصنيف الدولي الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود، لا زالت أعداد الصحفيين المعتقلين في تزايد. إلى جانب ذلك في أبريل 2019 شنت السعودية إعتقالات طالت كتاباً ومدونين ونشطاء وصل عددهم بحسب إلى خمسة عشر.

من بين المعتقلين من كان يعبر في أوقات سابقة عن آرائه في شؤون تتعلق بالإصلاح وبحقوق الإنسان وحقوق المرأة عبر وسائل التواصل الإجتماعي والمقالات والكتب، ولكن **بسبب** تصاعد القمع في عهد الملك سلمان وإبنه، توقفوا منذ فترات طويلة، ورغم ذلك أُعتقلوا، ما يعد رسالة تخويف وتذكير مستمرة، بوجود خطر الإعتقال على الكثيرين من أبناء الشعب بسبب إبداء الرأي في أي وقت. وينطبق ذلك على حملة إعتقالات شنتها السعودية في نوفمبر 2019 استهدفت صحفيين ونشطاء من بينهم وعد المحيا، عبدالعزيز الحيص، وبدر الراشد، وسليمان الصيخان الناصر، ومصعب فؤاد العبدالكريم، وعبدالمجيد البلوي، وعبدالرحمن الشهري، وفؤاد الفرحان.

بعض الإعلاميين والكتاب اللذين استهدفوا في 2019			
	الأسم	تاريخ الإعتقال	الحالة
1	زهير كتبي	10/01/2019	قيد الإعتقال
2	عبدالرحمن فرحانه	22/02/2019	قيد الإعتقال
3	محمد الصادق	04/04/2019	قيد الإعتقال
4	نايف الهنداس	04/04/2019	قيد الإعتقال
5	ثمر المرزوقي	04/04/2019	قيد الإعتقال
6	بدر الإبراهيم	04/04/2019	قيد الإعتقال
7	عبدالله الدحيلان	05/04/2019	قيد الإعتقال
8	يزيد الفيفي	04/04/2019	قيد الإعتقال
9	مها الرفيدي القحطاني	2019/09/28	قيد الإعتقال
10	بدر الراشد	16/11/2019	تم الإفراج عنه
11	سليمان الصيخان الناصر	16/11/2019	تم الإفراج عنه
12	وعد المحيا	16/11/2019	تم الإفراج عنه
13	مصعب فؤاد العبدالكريم	16/11/2019	تم الإفراج عنه
14	عبدالمجيد سعود البلوي	16/11/2019	تم الإفراج عنه
15	عبدالعزيز الحيص	18/11/2019	تم الإفراج عنه
16	عبدالرحمن الشهري	20/11/2019	تم الإفراج عنه
17	فؤاد الفرحان	21/11/2019	تم الإفراج عنه
18	زانة الشهري	00/11/2019	مصيرها مجهول

10 ـ الإخفاء القسري

يعد الإخفاء القسري من أبغض الإنتهاكات لحقوق الإنسان، لكونه يحرم الضحية من حقه الأساسي في الحرية، كما يقترن في حالات بتعذيب وحشي مميت، بالإضافة إلى ما يلحق بذويه من آثار نفسية سيئة جراء عدم معرفتهم بمصيره.

ومن بين أشهر أربع حالات إخفاء قسري في السعودية، لم تستجد معلومات إلا في حالة واحدة، فيما باتت الحالات الأخرى على حالها من الغموض.

الصحفي تركي الجاسر

فوفق مصادر موثوقة تواصل الصحفي تركي الجاسر هاتفياً مع أسرته في نهاية ديسمبر 2019، بعد إخفاء قسري دام 656 يوماً.

اعتقلت السعودية الصحفي تركي الجاسر في 15 مارس 2018، بعد حصولها على معلومات من مكتب شركة تويتر في دبي تفيد بأنه من يدير حساب "الكشكول" المعارض للحكومة، بحسب مصادر إعلامية.

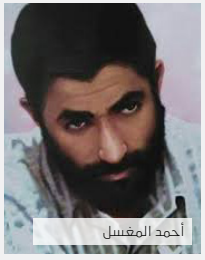
أحمد المغسل

فيما ظل مصير المعارض أحمد المغسل -أقدم معتقل مخفي قسرياً في السعودية - حتى نهاية العام 2019 مجهولاً. وقد أكمل في نهاية 2019، 1588 يوماً منذ أن تسلمته السعودية من الحكومة اللبنانية بعد القبض عليه في مطار بيروت. أشارت مصادر للمنظمة أن المباحث رفضت الإفصاح عن مصيره أثناء مراجعة ذويه وسؤالهم عنه، وأن أحد العناصر قال لهم: "أعتبروه ميتاً ولا تسألوا عنه".

الداعية سليمان الدويش

أما فيما يتعلق بالداعية سليمان الدويش (23 سبتمبر 1968) لاتزال السعودية تتجاهل الرد على رسالة الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري التابع للأمم المتحدة منذ يوليو 2017، التي استفسر فيها عن مصيره.

أُعتقل الداعية سليمان الدويش في 22 أبريل 2016 خلال زيارته لمدينة مكة المكرمة، وحتى نهاية 2019 أكمل 1347 يوماً منذ اعتقاله واخفائه قسرياً.

عبدالرحمن السدحان

كما لا يزال مصير موظف الهلال الأحمر السعودي عبدالرحمن السدحان غامضاً بعد مضي 659 يوماً على اعتقاله من مقر عمله في 12 مارس 2018.

تستخدم السعودية الإخفاء القسري بشكل ممنهج ولأهداف عديدة وكمقدمة لجملة إنتهاكات. هذا النهج أشارت إليه رسائل الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري إلى جانب القضايا التي تابعتها المنظمة وهو ما أظهر أن الإخفاء قد يكون مقدمة للتعذيب والحرمان من الحقوق.

ضحايا الإخفاء القسري في السعودية			
	الاسم	تاريخ الإختفاء	مدة الإخفاء القسري
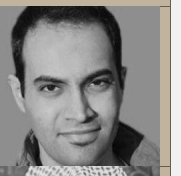	عبدالرحمن السدحان	28 أكتوبر 2018	عام و شهرين
	الشيخ سليمان الدويش	22 أبريل 2017	عامان وتسعة أشهر
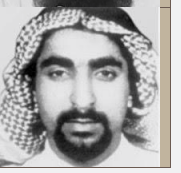	أحمد المغسل	25 أغسطس 2015	أربعة أعوام وخمسة أشهر

السعودية
ومجلس حقوق الإنسان

مع نهاية 2019، انتهت عضوية السعودية الرابعة في مجلس حقوق الإنسان، والتي بدأت منذ 2017. وقد سبقت هذه العضوية الأخيرة، بثلاث عضويات سابقة، وبحسب نظام مجلس حقوق الإنسان، فإن فترة العضوية الواحدة تمتد لثلاث سنوات، ولايحق للدولة أن تشغل العضوية بشكل متتالي في أكثر من دورتين.

تاريخ عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان

الاولى	2006 حتى 2008
الثانية	2009 حتى 2011
الثالثة	2014 حتى 2016
الرابعة	2017 حتى 2019

لم يكن لهذه العضوية في مراتها الأربع، أن تنعكس إيجاباً على أوضاع حقوق الإنسان، بل سارت الأمور على العكس، وكانت العضوية الرابعة هي أسوأ الفترات على الإطلاق، وحدث فيها ما لم يحدث في سابقاتها، وهو ما دفع عشرات المنظمات إلى مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة تعليق عضويتها.

خلال السنة الأخيرة لعضويتها في المجلس، وُجهت لها الكثير من الانتقادات من قبل مختلف آليات المجلس، واستمرت في سياسة التجاهل، والردود والتبريرات المُضللة، والنكث بالتزاماتها الدولية الطوعية، في المعاهدات التي انضمت لها، وعدم الاكتراث بآراء الفرق العاملة.

تجاهل السعودية لآليات مجلس حقوق الإنسان تمظهرت في مجزرة أبريل 2019، حين أعدمت السعودية 37 شخصاً بينهم من سبق لمختلف آليات المجلس طلب وقف إعدامهم.

وقد تحدث عنهم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السابق، بن إيمرسون، في الفقرة 49 من تقريره قائلاً أن هناك تقاريراً تفيد (بأن المحاكمة لم تستوف الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، وقد تعرض المتهمون للتعذيب ولم يتمكنوا من توكيل محامين) في إشارة منه إلى محاكمة 24 سجينا، بينهم أطفال ومتظاهرون، كان 14 منهم قد قتلتهم السعودية ضمن مجزرة أبريل، مطالباً الحكومة في الفقرة 55 (أن تعيد النظر على وجه السرعة في جميع القضايا الحالية للسجناء المتهمين والمحكوم عليهم في جرائم الإرهاب الذين يواجهون عقوبة الإعدام) ومشددا (ينبغي أن لاتفرض بحق أشخاص كانوا قاصرين وقت إرتكاب الجرائم أو أشخاص من ذوي الإعاقة النفسية أو الفكرية) مطالباً في التوصيات في ختام تقريره في الفقرة (ج) إلى التحقيق في ادعاءات التعذيب، و (عدم قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه). وقد أكدت توثيقات المنظمة تعرض أغلبهم للتعذيب الشديد.

تمارس السعودية تجاهلاً واسعاً للآليات الأمم المتحدة، وقد أصدر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، بعد إعدام رجل الأعمال عباس الحسن ضمن مجزرة أبريل 2019، رأيا قانونياً أبدى فيه الصدمة والرعب والغضب من إعدامه، نظراً لغرابة وتفاهة التهم الموجهة، وعدم انطوائها فعلياً على مزاعم السعودية بتورطه بالتجسس، هذا فضلاً عن الانتهاكات العديدة التي تعرض لها، وجرائم التعذيب التي ارتكبت بحقه، وعدم اتساق محاكمته، بشكل فاضح، مع شروط المحاكمات العادلة.

المتظاهر المعاق منير آدم

المتظاهر القاصر عبدالكريم الحواج

كما أعرب الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، عن استيائه وغضبه من إعدام المتظاهر القاصر عبد الكريم الحواج والمتظاهر منير آل آدم، ضمن مجزرة أبريل، وخاصة أنه كان قد دعا على وجه التحديد إلى ضمان سلامتهم الجسدية والعقلية في أغسطس 2018.

في سبتمبر 2019، أكد تقرير صادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة سلوك السعودية العدواني تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، وخاصة أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى عينة من المدافعين عن حقوق الإنسان: سمر بدوي، ولجين الهذلول، ويحيى العسيري، ومحمد القحطاني، وعيسى النخيفي، وفوزان الحربي وزوجته أمل الحربي، وكذلك من اليمن عبدالرشيد الفقيه ورضية المتوكل من منظمة مواطنة لحقوق الإنسان.

الصحفي جمال خاشقجي

لم تتعاون السعودية مع المقررة أغنيس كالامارد

جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي كانت من أبرز القضايا التي تعاطاها مجلس حقوق الإنسان خلال 2019، وتحت سقفه أتخذت خطوة تاريخية تمثلت بتحميل السعودية مسؤولية جريمة الإعدام خارج نطاق القضاء الذي طال الصحفي جمال خاشقجي في 2 أكتوبر 2018، عن سابق إصرار، وذلك في تقرير المقررة الخاصة السيدة أغنيس كالامارد.

كمن تاريخية هذه الخطوة كونها وضعت السعودية أمام طرف حيادي للتحقيق في انتهاكاتها.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه

إضافة إلى ذلك، أصبحت السعودية موضع نقد مستمر من قبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة السيدة ميشيل باشليه خلال 2019، ففي مارس وخلال افتتاح الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان أعربت عن قلقها من الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب الذي تتعرض لها عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان، واعتبرت أنها تتناقض مع إدعاءات الإصلاحات الرسمية. وبعد مجزرة أبريل أدانت باشيليه الإعدامات ووصفتها بالمرّوعة، مشيرة إلى النداءات المتكررة التي وجّهتها آليّات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول افتقار الإجراءات القانونية المتبعة إلى ضمانات المحاكمة العادلة، وإدعاءات الضحايا بتعرضهم للتعذيب للحصول على إعترافات محددة، بالإضافة إلى وجود قاصرين بين الضحايا.

وفي يونيو 2019، وفي كلمتها الافتتاحية لمجلس حقوق الإنسان في دورته الواحدة والأربعين نددت المفوضة بإنتهاكات السعودية لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، كما أبدت أسفها من رفض السعودية تقرير المقررة الخاصة المعنية بعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة السيدة كالامارد حول جريمة قتل جمال خاشقجي.

إضافة إلى الانتقادات الرسمية، تلقت السعودية انتقادات من قبل منظمات حقوقية أمام مجلس حقوق الإنسان، من بين ذلك بيان مشترك تحت البند السادس من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، أكد أن السعودية تستغل مجلس حقوق الإنسان وعضويتها فيه لتبرير إنتهاكاتها وممارسة التضليل، وليس لتطوير وتعزيز إحترام الحقوق.

زينب أبو الخير تدافع عن أخوها حسين في مجلس حقوق الإنسان. مارس 2019

كما شهدت الفعاليات في المجلس مشاركة بعض ذوي الضحايا، فقد أثارت السيدة الأردنية زينب أبو الخير، قضية أخيها حسين أبو الخير، أمام وطالبت بالتدخل لحمايته من الإعدام على خلفية تهم غير جسيمة، لكن السعودية مضت في التعامل الغير عادل مع قضيته، وصدر بحقه حكم نهائي بالإعدام، وقد يقتل في أي لحظة.

مواقف دولية وحكومية

على إثر التدهور الكبير في حقوق الإنسان في السعودية خلال العام 2019، واستمرار التراكمات السلبية، تعالت أصوات عشرات الدول بانتقادات غير مسبوقة للسعودية.

ففي فبراير 2019 أصدر البرلمان الأوروبي قراراً أدان فيه إنتهاكات السعودية للمعتقلين والمعتقلات، داعيا إلى تحركات لوقفها.

القرار دعا دول الإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوات تجاه السعودية بسبب انتهاكاتها، مؤكداً على أهمية إتخاذ موقف مشترك بفرض حظر على تصدير الأسلحة والأنظمة المراقبة للسعودية، والتي يمكن أن تستخدمها لقمع المواطنين، ومن بينهن المدافعات عن حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، وبعد مجزرة أبريل 2019، أدان الاتحاد الأوروبي الإعدامات ورأى أنها تؤكد التوجه السلبي للسعودية، وتعاكس التوجه العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام. وكان الإتحاد الأوروبي قد أصدر بيانا في 2 أبريل 2019 عقب إعدام السعودية 4 أشخاص اتهموا بجرائم تهريب المخدرات، أكد فيه معارضته لعقوبة الإعدام وكرر دعوته إلى إلغائها.

خلال الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان ولأول مرة في تاريخه، ضمن سلسلة إداناته لإنتهاكات السعودية، استخدمت 36 دولة آلية البيان الجماعي، ما يعد مؤشرا على تصاعد مستوى الغضب تجاه ممارساتها. البيان الذي قادته آيسلندا وألقاه مندوبها الدائم لدى مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف السيد هارالد اسبيلوند أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين في 7 مارس 2019، دعا إلى إطلاق سراح المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات بسبب ممارستهنّ لحرياتهنّ الأساسية.

لم تُظهر السعودية وبعد بيان الستة وثلاثين دولة، إستجابة للتوصيات والمطالب الواردة، ما دفع خلال الدورة 42 لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2019، من إتحاد 24 دولة في بيان آخر، يطالبها بالإلتزام بأعلى المعايير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعاون الكامل مع المجلس بما في ذلك قبول زيارات المقررين، بما يتوافق مع التزاماتها الدولية وكونها دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإلى جانب المواقف الجماعية من الدول، صدرت في 2019 مواقف فردية متعددة، وغير معهودة في عددها ومضامينها قياساً للسابق.

فضمن الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان، أعلنت الدنمارك أنها تضع ماتقوم به السعودية من إنتهاكات ضمن اهتماماتها، مؤكدة قلقها من التعذيب والإعدامات وسائر الانتهاكات.

فيما أبدت وزيرة الخارجية الأسترالية السيدة ماريز باين المخاوف على حقوق المرأة وتبعات قتل خاشقجي. إضافة إلى ذلك، دعا وزير خارجية سويسرا إلى تسليط الضوء على الهجمات التي يتعرض لها الصحفيون مثل خاشقجي، فيما انتقد وزير الخارجية الآيسلندي واقع حقوق المرأة في السعودية واصفاً قتل خاشقجي بالوحشي، بينما أبدى الاتحاد الأوروبي قلقه من سير محاكمات المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في السعودية.

في يوليو 2019، وبعد إصدار كالامارد

وزير خارجية آيسلند ثوردرسون انتقد انتهاكات السعودية للمدافعين عن حقوق الإنسان، واصفاً قتل خاشقجي بالوحشي، ومؤكداً الحاجة الملحة للعمل على موضوع حقوق المرأة. 25 فبراير 2019

تقريرها حول جريمة قتل خاشقجي، وتأكيدها على مسؤولية موظفين رسميين سعوديين عن قتله، قامت دول: إيرلندا وكندا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا، والنرويج نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وكذلك الإتحاد الأوروبي، بالتعليق على تقرير المقررة، مدينين الجريمة ومطالبين بإجراءات فورية.

عضو البرلمان النمساوي بيتر بيلتز بادر مجدداً باقتراح إغلاق مركز الملك عبدالله لحوار الأديان على خلفية طلب النيابة العامة بقتل الطفل مرتجى قريريص

وفي يونيو 2019 أعلنت الحكومة النمساوية أنها تعتزم إغلاق مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات (KAICIID) وذلك من بعد تصويت أعضاء من البرلمان على إغلاقه، واستجابة الخارجية النمساوية وتقديمها وعداً بتنفيذ القرار البرلماني، الذي شاركت فيه أربعة أحزاب، وذلك على خلفية طلب النيابة العامة في السعودية بقتل الطفل مرتجى قريريص.

في أغسطس 2019 أطلقت العضوة السابقة في مجلس اللوردات البريطاني والمحامية البارونة هيلينا كينيدي، دعوة إلى إرسال بعثة إلى السعودية لتقصي الحقائق في عقوبة الإعدام، وطالبت بإعادة جثامين الضحايا، وذلك في تقرير أطلقته بمشاركة منظمات حقوقية، حول عقوبة الإعدام غير القانوني في المملكة العربية السعودية، أعربت فيه عن قلقها من الانتهاكات الجسيمة التي تتخلل تطبيق هذه العقوبة.

الخاتمة

رحل 2019 تاركا وراءه مظالم جمة، مغلقاً كل المنافذ المحلية التي يمكن للضحايا أن يستخدموها للإنصاف أو تحقيق العدالة.

الخطورة الرئيسية تمثلت في تحول أجهزة العدالة، كالنيابة العامة والقضاء، إلى أدوات لاستهداف المضطهدين بدلاً من حمايتهم والوقوف إلى جانبهم، وباتت هذه الأجهزة مصدر خوف بدلاً من أن تكون محلاً للطمأنينة، وفي نفس الوقت باتت هذه الأجهزة مظلة لحماية المسؤولين الكبار أصحاب القرار أو تابعيهم، عن المسائلة والعقاب.

كما إن استمرار السعودية في الاهتمام بتقوية أدوات التضليل، مثل المؤسسات الإعلامية، أو المؤسسات الرسمية الحقوقية، فضح إنعدام النوايا في ممارسة إصلاح صادق.

كما إن بروز أدوار واضحة للحلفاء السياسيين، في تغطية جرائم وانتهاكات السعودية، بل والمشاركة في بعضها، أفقد الثقة في وجود نظام علاقات سياسية دولية موضوعي، من شأنه لعب دور نزيه في دفع السعودية لاحترام حقوق الإنسان.

تؤمن المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، بأهمية العمل على كافة المسارات المشروعة والممكنة، وتؤمن بأهمية تقوية آليات المناصرة المتبعة، وتطوير أدائها.

وترى أن هناك أهمية لأدوار المؤسسات المتعارف عليها والتي تضطلع بأدوار في العمل الحقوقي. لكنها في الوقت ذاته، ترى أهمية التأكيد على مسارات جديدة، وتعتقد إن مسار العمل القانوني الدولي والمتنوع، بات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي الوقت الذي تضع المنظمة العمل القانوني في أولوياتها في 2020، ترحب بالتعاون مع الأفراد والمؤسسات التي تشاطرنا هذا التوجه والاهتمام.

قتل الأطفال وتدمير حياة المدنيين، كان إحدى المهمات التي اضطلعت بها السعودية في 2019، وما كانت لتقوم بها لولا دعم الولايات المتحدة الأمريكية وبقية مصدري السلاح

ESOHR esohr.org

ESOHumanRights